

مكتب المجلس سيناقش وضع جلسة 10 ديسمبر بسبب تزامنها مع القمة الخليجية

## الغانم: إدراج استجواب ذكري على جدول الجلسة المقبلة

النواب ميلوراد زيفكوفيك ورئيس مجلس النواب بوزو ليوبيك ورئيس مجلس الشعب اوجين تاديب ورئيس مجلس النواب دراغان فيك ورئيس مجلس الشعب سليمان تيهيك، وذلك بمناسبة الاعياد الوطنية لبلادهم. كما استقبل الغانم الشيخ د. عائض القرني ومستشار جلالة ملك المملكة المغربية الشقيقة عماد الاكريم، حضر اللقاء الوكيل المساعد للشؤون الثقافية في وزارة الاوقاف داود العسوسي.

لجلسة القضية الاسكانية الخاصة، اوضح الغانم ان هذه الجلسة في موعدها بتاريخ 12 ديسمبر. وحول امكانية عقد جلسة خاصة للاستجواب، ذكر الغانم ان هذا الخيار سيناقش ايضا في اجتماع مكتب المجلس. من جانب آخر، بحث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برفقته تهنئة الى كل من رئيسة المجلس الوطني في جمهورية سورينام جنيف جيرلنغر - سايمونز، ورئيس مجلس النواب في البوسنة والهرسك دنيس بيكرفيتش ورئيس مجلس

استجواب الوزيرة الرشيدى، قال ان موعد الجلسة المقبلة محدد سلفا في 10 ديسمبر المقبل، الا انه وبسبب تزامنها مع القمة الخليجية فإن مكتب مجلس الأمة سيناقش امكانية تحديد موعد بديل للجلسة أو الإبقاء على الموعد ذاته وهو 10 ديسمبر. واذ اضاف ان جلسة 26 نوفمبر التي ناقشنا فيها الاستجوابات سيتم دراسة امكانية تحديد جلسة خاصة بديلة لتعويض جدول الاعمال والاولويات المدرجة على هذه الجلسة. وعن الموعد المحدد سلفا



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا د. عائض القرني

اوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان مكتب المجلس سيناقش في اجتماعه الاحد المقبل آلية التعامل مع جلستي 10 و11 ديسمبر المقبل، والمتزامنتين مع القمة الخليجية. واذ اضاف في تصريح الى الصحافيين انه تسلم استجواب وزيرة الشؤون النائب حمدان العازمي، وتم ابلاغ الحكومة به، كما تم ادراجه على جدول اعمال الجلسة المقبلة. وعن توقيت الجلسة المقبلة وموعد مناقشة

## البدالله: البيانات المطلوبة من قبل صفا لا تدخل في نطاق السياسة العامة للحكومة

في طلب التفسير رقم 3 لسنة 2004 تفسير دستوري بتاريخ 2005/4/11 حيث قررت ان السؤال الذي يوجه الى رئيس مجلس الوزراء يكون في نطاق اختصاصاته المحدد له طبقا للدستور عن السياسة العامة للحكومة، ويكون توجهه الى الوزير في المسائل والامور التي تدخل في اختصاصه او في نطاق أعمال وزارته حسب الأحوال. لما كان ما تقدم وفي ضوء ما سلف بيانه من القواعد الدستورية يتضح ان البيانات التي تطلب السيدة العضو موجهة السؤال تزويدها بها في السؤال المنوه عنه لا تدخل في نطاق السياسة العامة للحكومة وبالتالي لا يختص سمو رئيس مجلس الوزراء بالإجابة عنه ومن ثم يكون لسموه الاعتذار عن عدم الإجابة.

ومازالت تمارس مهامها ولم تصدر تقاريرها النهائية وذلك عن الفترة المذكورة، مع تزويدها بنسخة من قرار تشكيل هذه اللجان. ومن حيث ان المادة 99 من الدستور تنص على انه «لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة ان يوجهه الى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم والمسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة». وقد جاء في المذكرة التفسيرية للدستور تعليقا على المادة 99 سائلة الذكر «ان الأسئلة المنصوص عليها فيها انما توجه الى رئيس مجلس الوزراء عن السياسة العامة للحكومة أما الهيئات التابعة لرئيس مجلس الوزراء او الملحقة بها فيسأل عنها وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أما الوزراء فيسأل كل منهم عن أعمال وزارته».

هذا، وقد حسمت المحكمة الدستورية الخلاف الذي كان قد ثار في هذا الشأن بمقتضى البند سادسا من قرارها الصادر



صفا الهاشم



الشيخ محمد عبدالله

## النصف يسأل عن الهيئة العامة لذوي الإعاقة



راكان النصف

وجه النائب راكان النصف سؤالاً برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيدى جاء فيه، فيما يخص الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة؟ وإذا كانت الإجابة بنعم ما هي أعداد أبناء العسكريين من الكوئيتيين والوافدين وغير محددى الجنسية «البدون» المميزات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة من الوافدين؟ وما المميزات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة من غير محددى الجنسية «البدون»؟

وجه النائب راكان النصف سؤالاً برلمانياً إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيدى جاء فيه، فيما يخص الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة يرجى تزويدي بالآتي: أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة من الكوئيتيين والوافدين وغير محددى الجنسية «البدون» المميزات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة من الوافدين؟ وما المميزات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة من غير محددى الجنسية «البدون»؟

## العوضي لذكري: من يشتكي من نقص استخراج تصريحات العمل هم مسؤولون حكوميون

الرد الواضح والمقتنع لأن هناك الكثير من الأدلة والحقائق على عرقلة وزارتها للشركات المنفذة بشرايع الدولة وسيكشف عنها في الوقت المناسب.

للهجرة) يا معالي الوزيرة. وقال العوضي في تصريح صحافي إن وزيرة الشؤون تريد أن تضلل الرأي العام في إجاباتها وتبعد عن نفسها تهمة عرقلة مشاريع الدولة. واذ اضاف العوضي ان ما ذكرته من معلومات بخصوص شكوى شخ العمالة تم بوجود رئيس مجلس الأمة الأخ مرزوق الغانم والأخ وزير الأشغال المهندس عبدالعزيز الإبراهيم ووزير التعليم ومجموعة من الزملاء النواب أثناء زيارات مشاريع مستشفى جابر والمدينة الجامعية وعلى لسان مشرفي مشروعات الحكومة عن طريق العرض التوضيحي presentation وهم تابعون لها «الحكومة» فمن الذي يقول الحقيقة! سيما وان ما ذكره موقف بشهادة الكثيرين. وطالب العوضي الوزيرة الرشيدى

استغرب النائب كامل العوضي نفي وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيدى عدم وضع وزاراتها لنسب عمالة الشركات المنفذة مشاريع الدولة، لافتاً إلى أن الكل يعلم هذا الأمر وإنما وزارتها هي من يصدر تصاريح العمل وليس لها دخل في تحديد نسبة العمالة، لأن العمالة وتحديدها يتم عن طريق الجهة الطالبة (وزارة الأشغال أو الوزارة المنفذة) ومن يصدر تصاريح العمل يا معالي الوزيرة هي وزارة الشؤون وبالتحديد إدارة العقود الحكومية الواقعة في الضحيج على الدائري السادس، وليس من خلال جهاز مصغر، كما ادعت وإذا كانت لا تعلم مكان وآلية عمل هذه الإدارة فحنن ليس عندها ما نخفيه لأن الحق احق ان تصدر سمة الدخول عن طريق وزارة الداخلية (الإدارة العامة

## الخريج لإنشاء مستشفى متكامل في العبدلي



مبارك الخريج

قدم نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخريج اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: تعاني منطقة العبدلي والمناطق القريبة منها من عدم وجود مستشفى طبي متكامل يقدم الخدمات الصحية والطبية المطلوبة لرواد وقاطني هذه المنطقة. ونص الاقتراح على إنشاء مستشفى صحي متكامل يقدم جميع الخدمات والتخصصات الطبية بمنطقة العبدلي لخدمة سكان ومرتادي المنطقة والمناطق المجاورة لها.

## التميمي: المعلومات عن سحب استجواب الأذينة غير صحيحة



عبد الله التميمي

أكد النائب عبدالله التميمي انه ماض في استجوابه لوزير شؤون البلدية سالم الأذينة الذي تقدم به هو والنائب فيصل الدويان وأن ما يثار عن سحب الاستجواب عار عن الصحة. ولقت التميمي في تصريح صحافي أمس إلى ان استجواب النائب حمدان العازمي الذي قدمه أمس إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكري الرشيدى استجواب شخصاني وولد ميتاً.

## الطاحوس يقدم كشف ذمته المالية



اسامة الطاحوس

قدم النائب اسامة الطاحوس كشفاً بذمته المالية إلى الأمين العام لمجلس الأمة متضمناً حساباته البنكية وشهادة عقارية بما يملكه من عقارات، وقال في مقدمته: ايماناً منا بمبدأ الشفافية والوضوح ومن منطلق قول الله تعالى: «وقفوه انهم مسؤولون»، باننا نقف امام الله اولاً ثم الأمة للكشف عن ذمتنا المالية التي نكشفها لنتحمل المسؤولية الكاملة وللوقوف على مبادئنا التي نادينا وطلابنا بها. واسناناً للسنة الحميدة للكشف عن حساباتنا، فلا ننهي عن شيء ونأتي بمفله، بل نذو للشيء وننصره، ولا مانع لدينا من كشف هذه الذمة على وسائل الاعلام، وذلك لانه ليس عندها ما نخفيه لأن الحق احق ان تبديه وتظهره.

## الجلال يشيد بتعيين حملة الدكتوراه أعضاء هيئة تدريس في «التطبيقي»

واكد الجلال ان اصدار مثل هذا القرار المستحق من مدير عام الهيئة د. احمد الأثري لهو مؤشر على حرصه على تعيين حملة شهادة الدكتوراه من الكوئيتيين إضافة الى سد حاجة الهيئة من أعضاء هيئة التدريس لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطالبات والطلبة في كليات الهيئة المختلفة. واختتم الجلال تصريحه بالشكر الجزيل لمدير الهيئة، مبدياً استعداداه لتقديم كل سبل الدعم له من أجل استكمال مسيرة الهيئة في النهوض بالعملية التعليمية لخدمة أبناء وبنات الكوئيت في التحصيل العلمي بمؤسسات الكوئيت التعليمية كجامعة الكوئيت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

وظيفة عضو هيئة تدريس بالهيئة. وقال الجلال في تصريح له ان القرار الحكيم الذي اتخذته مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي رقم 2013/2693 بشأن تعديل قرار الهيئة في شروط تعيين عضو هيئة التدريس رقم 1999/1340 بإضافة شرط جديد لشروط تعيين عضو هيئة التدريس ألتج صدورنا، ويعد خطوة بالاتجاه الصحيح. وبين الجلال انه بموجب هذا التعديل فإنه «يكون تعيين الكوئيتيين من حملة الدكتوراه الحاصلين على تقدير جيد بمعدل «2» من سلمه 4 نقاط أو ما يعادله في الشهادة الجامعية الأولى البكالوريوس، يوظفون أعضاء هيئة التدريس وفقاً للشروط المذكورة في القرار».

اشاد النائب طلال الجلال بقرار مدير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب أحمد الأثري الذي يعطي الحق للكوئيتيين من حملة الدكتوراه الحاصلين على تقدير جيد، التعيين في



طلال الجلال

## الصانع يدعو وزير المالية لوضع إطار زمني للجنة التحقيق حول تجاوزات «التأمينات»

فيها يصطدم مع لجنة التحقيق ويشير إلى أن أرباح المؤسسة بلغت مليار دينار، وأنه لا صحة لأي ملاحظة أثارها ديوان المحاسبة طبقاً لمعدل العائد على الاستثمار وفقاً لفرضيات الفحص الاكتواري الحادي عشر.

وتابع الصانع موجهاً حديثه لوزير المالية: كيف تسمح بمن يصرح قبل انتهاء وخروج نتائج التحقيق من قبل اللجنة المشكلة من قبل وزارتك ويعترض شفاهة على تقارير ديوان المحاسبة عبر وسائل الإعلام؟ مؤكداً أن الديوان هو الذراع الرقابية لمجلس الأمة «ونحن لا ولن نقبل التعرض له ما لم يكن هذا التعرض مدعماً بالمستندات ويعيدنا عن وسائل الإعلام».

وأضاف الصانع: «على سمو رئيس مجلس الوزراء وأعضاء السلطة التنفيذية ألا يسمحو للمسؤولين بأن يبدوا بتصريحات إعلامية غير مدعومة بالمستندات والأدلة حول مسائل في محل تحقيق حكومي، متسائلاً: كيف يكون هناك لجنة تحقيق ويخرج مسؤول يتحدى سلطة وزير المالية ويضرب بتقارير ديوان المحاسبة عرض الحائط وقرار الوزير؟». وتابع الصانع تسأوله: «يا وزير المالية هل ترضى بهذا الأمر؟ وهل تقبل بأن يجرح أحد المسؤولين ويتحدى قرارك بتشكيل لجنة تحقيق قبل ان تخرج نتائجها؟»

دعا أمين سر مجلس الأمة يعقوب الصانع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الشيخ سالم العبدالعزيم إلى ان يحدد ويضع إطاراً زمنياً لجهة التحقيق الوزارية بشأن كل ما أثاره من تجاوزات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ومديرها، مشدداً على ضرورة أن يتناول التحقيق ملاحظة ديوان المحاسبة حول أسباب اقتصار المؤسسة على بنك محلي واحد فقط لاستثمار مبلغ يزيد على مليار دينار. وما يوزر 19٪ من أصل ودائعها. وقال الصانع في تصريح صحافي امس: «سبق لي ان تحدثت عما جاء في ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والخسائر والتجاوزات المحققة فيها وتقدمت بطلب تشكيل لجنة تقصي حقائق تشبه اللجنة التشريعية البرلمانية، لافتاً إلى ان وزير المالية مشكوراً تجاوز مع هذه الملاحظات وعمل على تشكيل لجنة تحقيق بهذا الشأن».

واستغرب الصانع «انه بعد تشكيل وزير المالية للجنة التحقيق نفاجاً بتصريح من الأخ مدير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأحد القياديين الجرائب».

مؤكداً ان هناك فارقا بين الحديث عن الأرباح والحديث عن الإيرادات، وبهذه المناسبة أقول لمدير مؤسسة التأمينات ان هذا الفرق لا ينطلي علينا فالإيرادات تختلف عن إجمالي الأرباح». ووضح الصانع ان اهم الملاحظات التي وردت في تقارير ديوان المحاسبة التي تجاوز مصروفات الباب الأول بالاعتمادات المدرجة بقانون الربط بمخالفات أحكام الدستور والقانون (1978/31) وتعديلاته مع عدم اظهاره بالحساب الختامي للسنة



يعقوب الصانع